

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Mal
DATE:	18-February-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	145,000
TITLE :	Their Investments Amount to ca. USD 6 billion with a Capacity of 4 Gigawatt – The Ministry of Electricity Negotiating with the Ministry of Finance over Collateral for Renewable Energy Projects
PAGE:	Front Page
ARTICLE TYPE:	General Industry News
REPORTER:	Staff Report

تصل استثماراتها لنحو 6 مليارات دولار بقدرة 4 جيجاوات

«الكهرباء» تفاوض «المالية» على ضمانات مشروعات «المتجددة»

أول وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة لتطوير الأداء والاتصال السياسي، عن أن الاستثمارات المرتقبة في قطاع الكهرباء والطاقة المقرر ضخها خلال العام المالي 2016/2015، تصل إلى 5 مليارات دولار.

وأضافت، أنه تم توقيع مذكرة تفاهم من إحدى الشركات الإماراتية لدراسة رفع كفاءة محطات إنتاج الكهرباء بنحو 1600 ميجاوات، وستقوم الشركة الاماراتية بتوفير التمويل الخاص بالمشروع.

وأوضحت له «المال» أن عملية التوقيع تأتي في إطار خطة القطاع الهادفة إلى تحسين أداء محطات التوليد قبل دخول فصل الصيف المقبل، لافتة إلى أن اجمالي المحطات التي سيتم العمل على صيانتها ورفع كفاءتها تصل إلى 7 محطات توليد، وسيتم الانتهاء من تلك المشروعات خلال 2016.

وأشارت صباح إلى أن استثمارات القطاع في ازدياد مستمر نتيجة الطلب على الطاقة، وأن الوزارة تستهدف إدخال نحو 6400 ميجاوات من بنهاية العام الحالي منها 3600 ميجاوات من الخطة العاجلة بالإضافة لمشروعات توليد بنها، ومحطة شمال الجزيرة، بالإضافة إلى محطة العين السخنة.

يذكر أن وزارة الكهرباء والطاقة تستهدف إضافة ما لا يقل عن 3500 ميجاوات سنوياً، لمجابهة التطوير المستمر في الطلب على الطاقة.

محمد شاكر

عاماً مقابل 2 % من الطاقة المنتجة من المشروع أو ما يقابله.

وتطبيق التعريف الموحدة لشراء الطاقة على المشروعات بحد أقصى 50 ميجاوات طاقة شمسية ورياح، وتصل تعريفه الأولى إلى نحو 102.5 قرش لكل كيلو وات ونحو 83 قرشا لطاقة الرياح، وتاهل لها 136 شركة خلال يناير الماضي ضمن خطة الوزارة لتوليد 20% طاقة متجددة بحلول 2020، وتم إصدار قانون تعريف شراء الطاقة خلال أكتوبر الماضي.

بدورها كشفت المهندسة صباح مشالى،وكيل

كشف الدكتور محمد شاكر، وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، عن وجود مفاوضات بين وزارتي الكهرباء والمالية، لإصدار ضمانات مالية خلال الأيام المقبلة لمشروعات الطاقة المتجددة. وأضاف في تصريحات له «المال» أن الوزارة بدأت المفاوضات بناءً على قانون شراء الطاقة الجديدة والمتجددة من المستثمرين، لافتاً إلى أن الضمانة سيتم إصدارها للمشروعات التي تاهل لها نحو 136 شركة وتحالف عالمي، بقدرات تصل إلى 4 جيجاوات «شمس ورياح»، وأن الضمانة تأتي لضمان شراء الطاقة من المشروعات التي سيقوم المستثمرون بتنفيذها.

وأشار شاكر إلى أن بعض المستثمرين قاموا بسداد المبالغ المالية المقررة لسرعة تخصيص الأراضي، موضحاً أن الوزارة تعمل حالياً على إصدار قانون الكهرباء الجديد والذي سيتم عرضه اليوم على مجلس الوزراء تمهيداً لإقراره، وأن القانون يعد بمثابة دفعة نحو مزيد من الاستثمارات الأجنبية وينظم العلاقة بين الوزارة والمستثمر.

وأوضح أن الوزارة ستعقد ورشة عمل مع المستثمرين لمعرفة آرائهم في المشروعات وللإطلاع على خطوات المشروعات، موضحاً أن المستثمرين المتأهلين لتنفيذ مشروعات تعريف الطاقة المتجددة، سيقومون بتوفير التمويل اللازم؛ جزء بالدولار والآخر بالعملة المحلية، وسيتم تخصيص الأراضي للمستثمر لمدة 25